

العنوان:	رؤية لمفهومى العرقية والأمن القومى والعلاقة بينهما
المصدر:	المجلة الجنائية القومية
الناشر:	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
المؤلف الرئيسى:	عطية، فرناز
المجلد/العدد:	مج58, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادى:	2015
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	87 - 123
رقم MD:	798239
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	علم الاجتماع، العرقية، الأمن القومى، الجوانب الاقتصادية، الجوانب السياسية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/798239">http://search.mandumah.com/Record/798239</a>

## رؤية لمفهومي العرقية والأمن القومي والعلاقة بينهما

فرناز عطية\*

تسعى هذه الورقة لاستكشاف العلاقة بين مفهومي العرقية والأمن القومي من خلال تعريف مفهوم العرقية، وذلك بتوضيح كيفية تطور المفهوم تاريخياً في القواميس والموسوعات السياسية، وتوضيح الرؤى النظرية المختلفة لتعريف المفهوم وصولاً إلى استخلاص تعريف يمثل رؤية شاملة لخصائص المفهوم، إضافة إلى توضيح المفاهيم المتداخلة مع مفهوم العرقية، ومن ثم تعريف معنى مفهوم الأمن القومي وعرض العناصر المختلفة للمفهوم سواء: السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية.

كما تقوم الورقة بتقديم شرح للعلاقة النظرية التي تربط بين مفهومي "العرقية والأمن القومي"، وتوضيح الآثار الإيجابية كاهمية التنوع العرقي في توفير قوى بشرية تدعم الأمن القومي للدول، وكذلك الآثار السلبية والتي من بينها السعي للانفصال وتفكيك وحدة الدولة القومية.

وأخيراً تدعم هذه الورقة نموذج "الدولة الفيدرالية" كأحد الحلول المثالية لحل مشكلة التنوع العرقي في أي دولة في إطار الحفاظ على أمنها القومي.

### مقدمة

شهدت طبيعة العلاقة بين مفهومي "العرقية" و "الأمن القومي"، سجالاتاً دائراً بين الدارسين والأكاديميين المتخصصين في العلوم السياسية، حيث رأى البعض أن هذه التأثيرات تسير في اتجاه إيجابي أو سلبي، وتهدف هذه المقالة إلى توضيح تأثير التعددية العرقية على الأمن القومي بشكل يمكن تطبيقه على أي دولة، وتشير الورقة إلى وجود علاقة جدلية بين المفهومين تشمل الاتجاهين معاً

\* باحث علوم سياسية، المجلس الأعلى للثقافة.

الإيجابي والسلبي بدرجات مختلفة، كما يذكر أنه في الآونة الأخيرة تصاعدت القلاقل والآثار الخطرة التي تسببها العرقيات المتباينة سواء الدينية أو اللغوية، على أمن الدولة القومية، حيث قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد التأثير على وحدة الدولة وكيانها، كأنفصال بعض العرقيات مكونة دولة جديدة كما حدث في السودان، أو إنهاء دولة قائمة بالفعل كما حدث في حالة تشيكوسلوفاكيا، أو عدم قدرة الدولة الواحدة على دمج العرقيات المتباينة مما لا يحقق التكامل ويفشل "بوتقة الصهر" وبالتالي يؤدي باستقرار الدولة القومية.

وسوف يتم العرض لكلا المفهومين بشكل منفصل، تمهيداً لدراسة العلاقة النظرية بينهما، كما سيتم التعرض لبعض التعريفات العامة لكلا المفهومين؛ من أجل وضع بعض الخصائص العامة لكل منهما، على النحو التالي:

أولاً: تعريف مفهوم العرقية.

ثانياً: تعريف مفهوم الأمن القومي.

ثالثاً: العلاقة بين مفهوم العرقية والأمن القومي.

### **أولاً: مفهوم العرقية**

على الرغم من البساطة الشكلية التي يتسم بها مفهوم "العرقية" فإن المفهوم في غاية التعقيد بحيث تعدد تعريفاته، وتعدد اقترابات دراسته، فالجماعات العرقية على حسب تعدد المفاهيم قد تتنوع من كونها مجموعات صغيرة داخل الدولة مثل: الأمازيغ في الجزائر، أو نتسع لتشمل الآسيويين واللاتينيين والعرب والأوروبيين والأفارقة.

ويرى كل من جون هينشنسون وأنتوني سميث أن مصطلح العرقية هو مصطلح جديد نسبياً، ظهر لأول مرة في قاموس أكسفورد الإنجليزي في ١٩٥٣، إلا أن أصوله تعود للصفة "عرقى" التي كان يتم استخدامها بكثرة في العصور الوسطى، إلا أن الكلمة تعود في أصولها للكلمة اليونانية ethnos التي كانت تشير إلى القبيلة أو مجموعة الأفراد<sup>(١)</sup>.

العرق في اللغة العربية يعرف بأنه أصل كل شيء<sup>(٢)</sup>، كما يعرف معجم المصطلحات السياسية العرق بأنه مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية وثقافية واحدة<sup>(٣)</sup>.

وفي الأدبيات العربية أصبح تعبير العرقية يستخدم بشكل متزايد ليقابل التعبير الإنجليزي الإثنية Ethnicity، وعند حديثنا عن العرق سنبدأ بالحديث عنه انطلاقاً من أنه مفهوم مرادف للإثنية، حيث إن هناك اتجاهاً يركز على مفهوم العرق باعتباره عددًا من الخصائص البيولوجية والجسمانية التي تتوارثها جماعات البشر دون أن يضيف إلى ذلك الثقافة السياسية التي تشترك فيها جماعة ما من البشر، فعلى سبيل المثال يرى الدكتور "عمر عبد الجبار" - أستاذ علم الاجتماع بجامعة أم درمان - أن مفهوم العرق يشير إلى الاختلافات الفيزيائية والبيولوجية التي يرى أعضاء مجتمع ما أن لها أهمية اجتماعية، أما الإثنية فهي الهوية الثقافية والمظاهر والممارسات الثقافية لمجتمع معين، والتي نشأت تاريخياً، وتتزع نحو فصل الناس عن بعضهم البعض، ولكن الدلائل تشير إلى رجحان كفة الاتجاه القائل بأن العرقية هي الإثنية، حيث إن كثيراً من الدراسات الأوروبية ركزت على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها

بالعرقية، فكلمة "إثنى" مشتقة من الأصل الإغريقي لكلمة Evikos وتعنى الوثنى أو الهمجى، والمشتقة بدورها من الجذر اللغوى (Evos Ethnos) بمعنى العرق أو الأمة<sup>(٤)</sup>، فى إشارة إلى الشعوب والأمم كما ذكر "هيرودوتس" فى القرن الخامس قبل الميلاد وهو ما تؤكدُه موسوعة العلوم الاجتماعية<sup>(٥)</sup>.

كما توافق هذا أيضاً مع الدراسات الأمريكية التى عملت على إضافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفهوم، الأمر الذى انعكس تبعاً على التعريفات المعطاة لمفهوم العرقية أو الإثنية فى المعاجم والقواميس الصادرة على جانبى المحيط الأطلنطى، فعلى سبيل المثال تؤكد القواميس المدرسية البريطانية التى تستخدم فى التنشئة الاجتماعية على ذلك من حيث المعانى والدلالات التى يعكسها هذا المفهوم، كذلك الحال بالنسبة لخبرة الدراسات العرقية على الساحة الإفريقية، فعلى صعيد التعريفات استخدم عدد كبير من الباحثين (الإثنية) مفهوماً مرادفاً أو مطابقاً لمفهوم (العرقية) أو (الجماعة العرقية)، حيث تشير الدراسات إلى أن أول استخدام لمفهوم العرق فى الكتابات المتعلقة بإفريقيا كان على يدى سليجمان Seligman عام ١٩٣٦، وأنه دأب فى كتاباته على الحديث عن الجماعات العرقية واللغوية بدلاً من توظيف مفهوم الإثنية فى التحليل<sup>(٦)</sup>.

وفيما يرتبط بالعلاقة بين العرق والإثنية، فإنه يمكن القول إن المفهوم يشتمل على عناصر كثيرة شديدة التداخل والاختلاط والارتباط على نحو ما تكشف عنه تعريفات البعض فى عديد من الدراسات والكتابات، فنجد على سبيل المثال أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد تبنت هذا النهج كقاموس "المورد" الذى ترجم كلمة (Ethnic) إلى عرقى أو إثنى<sup>(٧)</sup>، وكان ذلك من العوامل الرئيسية التى دفعت العديد من الباحثين إلى مهاجمة التفرقة الغربية

بين الإثنية والعرق، والتي لا تركز على أسس موضوعية<sup>(٨)</sup>، لأنهما مفهوم واحد كما أوضحنا.

### ١ - التطور التاريخي لمفهوم العرق

استخدم بداية مفهوم العرق كمصطلح بيولوجي، وذلك فى النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر، تتبنى روابط بين بعضهم البعض على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية، فمصطلحات كـ "العرق اليهودى" أو "العرق الفرنسى" تتطوى على أن اللغة المشتركة، والدين، والإقامة فى البقعة الجغرافية الواحدة، والمواطنة فى دولة واحدة، وتخلق كلها روابط عرقية، وتثبت مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التى تميز عرقاً عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى بيئية واجتماعية يمكن أن تحدث اختلافاً من جيل إلى جيل<sup>(٩)</sup>.

ونظراً لاحتواء المفهوم على أبعاد ودلالات اجتماعية وثقافية تم إدخاله ضمن العلوم الاجتماعية، ويعود الاهتمام بهذا المفهوم على مستوى الدراسات الاجتماعية إلى عصور تاريخية سابقة تمتد إلى المفكرين اليونانيين القدماء. فأفلاطون طالب بالقضاء على الولاءات الضيقة وحذر من خطورة عدم شعور جماعة معينة بالانتماء إلى دولتها، أو بالتقارب مع الجماعات الأخرى، وتحولها بهذا الولاء إلى جماعات تعيش داخل دولة أخرى، كما رأى أرسطو عند حديثه عن الثورات أن عدم التجانس والاختلافات العرقية داخل المجتمع قد تؤدى إلى الفتنة والعصيان حيث أن الاختلافات العرقية قد تكون بيئة مناسبة لحدوث الثورات<sup>(١٠)</sup>.

وأكد ميكافلي أن الاختلافات العرقية تؤدي لصعوبة كبيرة في حكم الشعب الذي يختلف أفراده في اللغة والعادات<sup>(١١)</sup>.

كما رأى موزفينيلي أن روما كانت تعد مدينة هائلة من الناحية السكانية ذات نظام هرمي قادر على دمج الأجانب، على عكس أثينا ذات الديمقراطية الإثنية التي كانت تستبعدهم لأنه لا تجرى في عروقهم الدماء الأثنية<sup>(١٢)</sup>.

وفي بداية القرن العشرين شاع الاهتمام بالجماعات العرقية ومجالات البحث فيها بين الساسة وعلماء الاجتماع في الغرب، لا سيما في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انهيار عدد من الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية والمجرية<sup>(١٣)</sup>.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين بدأ تدشين أسس البحث الأكاديمي في الدراسات العرقية وتطويرها بشكل جزئي كرد فعل على الأدبيات التقليدية فيما يرتبط بعلم الأنثروبولوجي والتاريخ، فقد عملت تلك الدراسات العرقية على دراسة الأقليات وأوضاعهم ولغاتهم وقيمهم، وقد عزز من ظهور تلك الدراسات نشاط حركات في مجال الحقوق المدنية، ودعمها لمطالبات الملونين بحقوقهم ومساواتهم مع غيرهم من الجماعات في المجتمع<sup>(١٤)</sup>، ومن أمثال ذلك الأفارقة الأمريكيين، والأمريكيين الآسيويين، والأمريكيين من أصل لاتيني، وذلك في الفترة من أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات<sup>(١٥)</sup>.

وقد تزامن هذا الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم مع بروز عدد من التعريفات المختلفة له، والتي تبنتها ثلاثة اتجاهات مختلفة:

## أ - الاتجاه الأول

يعرف العرقية على أساس وحدة جغرافية المكان الذى تعيش فيه الجماعة العرقية الواحدة.

فقد عرفها "بانيكوس" بأنها جماعة من الأفراد يتسمون بتركزهم الجغرافى، وترتبط بينهم سمات وخصائص مشتركة، ويتم تخليد تلك السمات الخاصة بالعرقية من خلال انتقالها من جيل لآخر<sup>(١٦)</sup>.

## ب - الاتجاه الثانى

الذى يعرفها على أساس الهوية والثقافة المشتركة:

حيث رأى تيد روبرت أن الجماعة العرقية هى الجماعة التى يشارك أعضاؤها فى هوية متميزة، وجماعية تقوم على سمات ثقافية ونمط حياة خاصة بهم تميزهم عن الآخرين الذين يتفاعلون معهم<sup>(١٧)</sup>، وعلى الجانب الآخر نجد أن قاموس وبستر يعرفها بأنها: الجماعات الإنسانية التى تتشابه بينها العادات والسمات والثقافة واللغة<sup>(١٨)</sup>، أما الموسوعة البريطانية فتعرف الجماعات العرقية بأنها: جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد فى إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة القومية والثقافة<sup>(١٩)</sup>.

## ج - الاتجاه الثالث

الذى يعرفها آخذاً فى اعتباره البعدين الثقافى والجغرافى:

فقد ذكر فيبير أن الجماعة العرقية هى تلك الجماعات البشرية القاطنة فى منطقة جغرافية واحدة والمؤمنة إيماناً ذاتياً بأصلها المشترك، ولا بد أن يكون هذا الإيمان قوياً لكى تكون جماعة عرقية<sup>(٢٠)</sup>.

كما يتم تعريفها أيضاً في بعض الأدبيات على أنها توصيف لجماعات من البشر تبنى روابط بين بعضهم البعض على أسس وراثية واجتماعية كاللغة المشتركة والدين وجغرافية الإقامة في بقعة واحدة، كذا تعمل على تكريس الاختلافات الخاصة بها عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل<sup>(٢١)</sup>، ومن جهة أخرى يعرف فيريدريك الجماعة العرقية على أنها جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها، ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقى الجماعات، وقد يقوم هذا التمييز على أسس لغوية وعرقية ودينية وتاريخية، بل وجغرافية في بعض الأحيان، بالإضافة إلى وجود وعى بأهداف الجماعة واتصال بين أفرادها<sup>(٢٢)</sup>.

### ومما سبق يمكن تعريف الجماعة العرقية على أنها:

جماعة من البشر يرتبط أفرادها فيما بينهم بقواسم وسمات مشتركة من الناحية البيولوجية الفيزيقية والتاريخية والثقافية والتركيز الجغرافي، مما يجعلها مختلفة عن الجماعات الأخرى المتعايشة معها في المجتمع نفسه، ويؤدى إدراك واعتقاد أفرادها بهذا التمايز إلى توليد الولاء والتضامن فيما بينهم داخل الجماعة، كما يتم تكريس هذا التمايز من خلال عمليات التنشئة التي يخضع لها الفرد في إطار جماعته<sup>(٢٣)</sup>.

وبالتالى يضم التعريف عدداً من الخصائص التي تتميز بها الجماعة

### العرقية:

- التمايز الذى يتسم به أفراد الجماعة العرقية عن غيرهم من الجماعات المحيطة بهم فى إطار المجتمع الأشمل، وينقسم هذا التمايز إلى:
- تمايز يرتبط بالعوامل البيولوجية والفيزيقية والوراثية.

- تمايز يرتبط بالعوامل الثقافية والتاريخية والجغرافية، والتي تشمل: وحدة الدين والعادات والتقاليد واللغة والبيئة.
- أفراد الجماعة يؤمنون بتمايزهم مما يولد لديهم شعورًا بالولاء لجماعتهم، ويزيد من وحدتهم وتضامنهم في إطار الجماعة.
- استمرار الجماعة بخصائصها المميزة يتأتى من عمليات التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم الثقافية في أفراد الجماعة.

## ٢ - العرقية والمفاهيم المتداخلة معها

هناك عدد من المفاهيم التي قد تتقارب أو تتداخل مع مفهوم العرقية، وهي:

### \* العنصرية

يخلط البعض بين العرقية والعنصرية، على أساس أنهما مفهومان مترادفان في المعنى، ولكن واقع الأمر أن العنصر: هو جماعة متميزة بيولوجيًا تحمل سمات أو خصائص تنتقل بالوراثة وتميز كل الأعضاء التابعين لجماعة ما. فأفراد الجماعة العنصرية يشعرون بالارتباط ببعضهم البعض، كما يشعرون بالتميز عن الآخرين، وذلك نتيجة لاشتراكهم في الخصائص البيولوجية، إلا أن أغلب تلك الجماعات لا تمتلك ثقافة خاصة بها، فالعرق يتضمن العناصر البيولوجية والثقافية، أما العنصر يقتصر على العناصر البيولوجية فقط<sup>(٢٤)</sup>.

وقد نادى العلماء باستبدال مصطلح العنصرية بالعرقية، لسوء استخدام مصطلح العنصرية في تبرير سياسات تحسين النسل وذبح ملايين البشر، وكان في مقدمة هؤلاء الأنثروبولوجي "أشيلي مونتاغيو"<sup>(٢٥)</sup>.

كما أصدرت مجموعة من علماء الاجتماع فى ١٩٥٢ كتابًا عن منظمة اليونسكو بعنوان "The Statement of Race" حيث استفاد من توصيات مونتاغيو فى وجوب إسقاط مصطلح العنصرية واستبداله بالجماعات العرقية، لأخذ الأبعاد الثقافية بجانب الأبعاد البيولوجية<sup>(٢٦)</sup>.

### \* الأقلية

هى جماعة تشترك فى واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفى عدد من المصالح التى تركزها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعى بتمايزهم فى مواجهة الآخرين نتيجة التميز السياسى والاقتصادى والاجتماعى، مما يؤكد تضامنهم ودعمهم<sup>(٢٧)</sup>.

وقد عرفت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة فى نيويورك ٦-١٢ أكتوبر ١٩٥١ الأقلية المتمتعة بالحماية الدولية بأنها: "الجماعة التى لها أصل عنصرى ثابت وتقاليد دينية ولغوية، وهى صفات تختلف بصورة واضحة عن بقية الشعب الذى تعيش فيه، ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافيًا للحفاظ على تقاليد وخصائصها، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التى تتمتع بجنسيتها"<sup>(٢٨)</sup>، وتختلف الأقلية عن العرق فى أن وجود العامل البيولوجى ليس أساسيًا بالنسبة لتعريف الأقلية على عكس العرق، فقد تكون الأقلية دينية أو سياسية لا تتمايز عن بقية المجتمع من الناحية البيولوجية.

## \* الطائفية

يحمل البناء اللفظي في اللغة العربية للكلمة معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره، وهو يشير إلى عدد قليل من البشر لا يجاوز الألف من الأفراد، فهو يتضمن الأقلية العددية التي تتحرك في إطار الكل "المجتمع"، وهي مشدودة إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها فهو مفهوم كمى عددى لا غير، لذلك ظل اللفظ يستخدم للإشارة للكيانات المختلفة المتعددة في خصائصها، والقاسم المشترك بينها هي القلة العددية<sup>(٢٩)</sup>، وكذلك تعرف على أنها نظام سياسى اجتماعى مختلف يركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تتوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الكيان السياسى للدولة، وهو فى الغالب يكون كياناً ضعيفاً لأنه مكون من مجتمع تحكمه انقسامات عمودية تشق وحدته ويتبع ذلك أن تتحكم الطائفة فى حياة الفرد وشخصيته وتحكمه وفقاً لقوانينها<sup>(٣٠)</sup>، وهذا على عكس العرق الذى لا يحدد بعدد، فيمكن أن يكون الأغلبية فى مجتمع ما تشكل عرقية بعينها.

## \* القومية

مصدرها اللغوى من القوم أى الجماعة التى تجمع بينهم رابطة معينة، ويرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة، والأمة هى الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة الذى تجمع بين أفرادها روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل: اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة، وقد بدأ مفهوم القومية بالانتشار فى أواخر القرن

١٨ بعد ظهور الحركة الرومنطقية الألمانية كرد فعل من المثقفين والأدباء والشعراء الألمان على هزيمة وطنهم أمام الفرنسيين<sup>(٣١)</sup>.  
ويمكن القول إن القومية تعد حركة أو عقيدة سياسية بالدرجة الأولى<sup>(٣٢)</sup> وتعطى أولوية للجانب الثقافي أكثر من البيولوجي، أما العرقية فهي مفهوم أوسع وأشمل من القومية لأنه يعبر عن العوامل البيولوجية والطبيعية والثقافية والجغرافية بالدرجة نفسها.

## ثانياً: مفهوم الأمن القومي

### ١- التعريف بالمفهوم

قديمًا، كانت النظرة الغالبة لمفهوم الأمن القومي لأى دولة أو أمة على أنه يرتبط كليًا بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر، لكن سرعان ما تغيرت تلك النظرة، وأدرك الجميع أن الأمن القومي يتعدى القدرات العسكرية للدولة إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية، وأصبح هناك إيمان بأن الاهتمام بالبعد العسكرى وحده يؤدي إلى تهديد الأمن وليس حمايته، فليس فى مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلى القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية.

إن انتهاك الحقوق والحريات وغياب المبادئ الديمقراطية وتفاقم الظلم الاجتماعى، والاستئثار بالحكم، تؤدي فى كثير من الأحيان إلى تعريض أمن الدولة للخطر، الأمر الذى يؤكد على العلاقة الجدلية بين الأمن الداخلى والأمن الخارجى، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلى أحيانًا عن حدوث تدخل خارجى من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة.

ولقد شهد عام ١٩٤٧ بداية ظهور مفهوم الأمن القومي على الساحة السياسية من خلال "قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧" عن الكونجرس الأمريكي، والذي أسس لمجلس الأمن القومي. ولكن القانون لم يعرف الأمن القومي، وإنما ترك الباب مفتوحًا لأي تعريف من خلال النص على أن مهمة مجلس الأمن القومي تقديم المشورة والنصيحة للرئيس في أى قضية سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية<sup>(٣٣)</sup>.

وبمرور الوقت، ونظرًا للأحداث العالمية المتلاحقة بدءًا بالحرب العالمية الثانية، ومن ورائها حركات الاستقلال الوطنى والحرب الباردة وغيرها، انتشر مفهوم الأمن القومي على نطاق واسع بين الدول، وبدأت كل دولة تعمل على صياغة مفهومها الخاص بالأمن القومي الذى تحمى به مصالحها المتعددة فى عالم أصبح التغيير فيه سمة لا تتغير.

ومن الملاحظ أن مفهوم الأمن القومي قد تطور فى تعريفاته ليخرج من النطاق الضيق للمخاطر الخارجية، ليضم ويشمل المخاطر الداخلية التى قد تكون مهددًا للأمن القومي. ففى ١٩٦٨ عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي على أنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية".

وفى ١٩٩٠ عرف تشارلز مائير الأمن القومي على أنه: "القدرة على التحكم فى تلك الظروف المحلية والأجنبية التى يرى الرأى العام لمجتمع ما، أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليتته ورخائه"<sup>(٣٤)</sup>.

ويمكن القول، إن السمة الغالبة على الأمن القومي هو تراجع التهديدات العسكرية للأمن القومي إلى مراتب أدنى، لصالح تهديدات أخرى

بعضها داخلي، مثل: الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية، التي أدت في الكثير من الأحوال إلى تفتت دول بأسرها واختفائها وظهور دول أخرى محلها، كحالة دولة السودان التي تفتتت إلى دولتين.

ويمكن القول إن الدراسة سوف تعتمد على تعريف الدكتور عبد المنعم المشاط للأمن القومي، نظرًا لشمولية المفهوم وقدرته على الإلمام بجميع جوانب الأمن القومي، حيث يرى الدكتور عبد المنعم المشاط أن الأمن القومي هو: "قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها"<sup>(٣٥)</sup>.

## ٢ - أبعاد الأمن القومي

من خلال ما سبق، يمكن القول إن تطور مفهوم الأمن القومي ارتبط بشكل وثيق بتطور أبعاده، فإضافة بعد جديد للأمن مثل: البعد الاقتصادي أو القيمي، يتمشى مع تطور النظام العالمي والتهديدات الجديدة التي قد تنتج من جراء ذلك التطور، إلا أنه يمكن القول بوجود ستة أبعاد رئيسية للأمن القومي تحافظ عليها الدول جميعًا، كالتالي:

### أ - البعد السياسي

انطلاقًا من تعريف الدولة على أنها كيان يتكون من ثلاثة جوانب؛ أرض وشعب وحكومة، من هنا، فإن البعد السياسي للأمن القومي يسعى إلى حماية النظام السياسي في الدولة وحماية الأمن والنظام العام وأجهزة الدولة التي تسهم

فى عملية الربط بين المواطن والدولة، وتسهم فى تسيير الأعمال اليومية داخل الدولة.

ويهتم البعد السياسى بخلق عملية الاستقرار الداخلى من خلال خلق نظام ديمقراطى يسهم فيه المواطنون جميعهم فى العملية السياسية بحيث يكون المسلك الديمقراطى فى الحكم هو الأساس الذى تسيير عليه مجريات الأمور فى علاقة المواطن بالدولة.

#### ب - البعد الاقتصادى

يتمثل فى حماية موارد الدولة واقتصادها وتطويره من أجل توفير متطلبات المعيشة للمواطنين، ويعد البعد الاقتصادى للأمن القومى ذا أهمية كبيرة، وذلك لارتباطه بتوفير احتياجات الدولة الاقتصادية، أو بقدرتها تجاه الدول الأخرى. وقد تتمثل هذه الإمكانيات فيما تملكه الدولة من رؤوس أموال، أو خبرة، أو منتجات مصنعة، أو مواد أولية، أو أسواق لشراء المعروض من المنتجات وتسيير التجارة ورؤوس الأموال، وبالتالي تسعى الدولة لزيادة قدرتها الصناعية، كما تعمل على توفير المواد الخام، أو المواد الغذائية اللازمة، ورفع كفاءة العاملين فى المجالات الصناعية، بالإضافة إلى دعم قدرتها المالية للوفاء بالتزاماتها الخارجية والداخلية دون المساس باحتياجات المواطنين الأساسية.

#### ج - البعد العسكرى

يتمثل فى حماية الدولة من الاعتداء الخارجى عليها، ويركز على حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها ضد أى عدوان قد يقع عليها، عن طريق تدريبها وتسلحها بالأسلحة الحديثة، والاهتمام بخطط الدفاع سواء فى أوقات

النزاع، أو فى وقت السلم وإعداد الخطط الدفاعية والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة أو المتوقعة، بالإضافة إلى ارتباطها بمجموعة من موثيق الدفاع القادرة على ردع أى عدوان قد تتعرض له.

ويركز هذا البعد على دور ومهام القوات المسلحة للدولة فى حمايتها ضد أى تهديد مسلح خارجى يهدد حدودها وسلامة أراضيها، أما دورها الخارجى فهى أن تكون قوة يدركها العالم الخارجى ويقتنع بأنها قادرة على الحفاظ على مصالحها، وتحقيقها فى حالة الاضطرار لاستخدام القوة، أو العمل كقوة رادعة للقوى المعادية دون أن تقوم بالفعل باستخدام القوة، الأمر الذى يلقى بمسئولية تحقيق الأمن القومى على عاتق الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

#### د - البعد الاجتماعى

يتمثل البعد الاجتماعى فى توفير الأمن والرفاهية ومستوى جيد من الحياة للمواطنين من أجل زيادة الشعور بالانتماء والولاء للدولة، ويهدف ذلك الجانب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال التوزيع المتساوى للفرص بين الأفراد، والتوزيع العادل للدخل بالشكل الذى يضمن الرفاهية للجميع وتقديم الخدمات التعليمية والصحية للجميع.

وفى الوقت نفسه، يسعى البعد الاجتماعى للأمن القومى إلى تحسين جودة الحياة فى الدولة بالشكل الذى يجعل الأفراد مقبلين على الحياة، وغير ناقلين على الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى داخل الدولة.

## ه - البعد القيمي

يتمثل في الحفاظ على ثقافة الدولة وهويتها الوطنية، وحماية معتقداتها وعاداتها وتقاليدها. ولقد ظهرت أهمية هذا البعد حديثاً بالتوازي مع التطور في وسائل الاتصالات والمواصلات المرتبطة بظاهرة العولمة التي أسهمت في جعل العالم قرية صغيرة، يتواصل أفرادها بوسائل شتى.

ومع ظهور تلك الثورة في وسائل الاتصال ظهرت أنماط جديدة للحروب والصراعات، لا تعتمد في أدواتها على الأفراد والأسلحة، بل على شاشات الكمبيوتر والتلفاز التي يمكن من خلالها غزو مجتمع ما ثقافياً، وذلك عبر اجتذابه إلى أنماط حياة مغايرة ومناهج تفكير مختلفة.

ومن هنا، أضحى الاهتمام بحماية العادات والتقاليد المجتمعية التي يتعايش معها المجتمع وتحافظ له على كينونته واستمراريته جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لأي دولة.

## و - البعد البيئي

يتمثل في التعامل مع المخاطر البيئية التي قد تهدد الدولة، مثل: مشكلات التصحر والجفاف وحرائق الغابات أو غيرها من الكوارث الطبيعية، التي يجب على الدولة أن تعد لها العدة بحيث تسيطر عليها، وتقلل من مخاطرها وتأثيرها على البشر المحيطين بها.

وفي الوقت نفسه يتضمن ذلك التخطيط مع الدول الأخرى من أجل مناقشة القضايا البيئية العالمية كما في قمة يوم الأرض، نظرًا لأن العديد من المشكلات البيئية تشترك فيها دول العالم سواء بالسبب أو بتحمل الآثار.

ولا تتوقف أبعاد الأمن القومي عند ذلك الحد، بل تزداد حسب طبيعة كل دولة، وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها، فبعض الدول قد تجد أن للأمن القومي بعداً تكنولوجياً، يتمثل في حماية أنظمتها التكنولوجية من مخاطر الاختراق أو القرصنة كما في الدول المتقدمة، في حين أن ذلك لا ينطبق بالضرورة على دول العالم الثالث. وفي بعض الدول تعتبر الموارد المائية وحمايتها أولوية كبرى للأمن القومي لما تمثله تلك الموارد المائية من حياة لتلك الدول.

### **ثالثاً: العلاقة بين مفهوم العرقية والأمن القومي**

إن ظاهرة التنوع، والتعدد العرقى في حد ذاتها لا تمثل خطراً على الأمن القومي، بل هي عامل قوة للدولة، ومصدر ثراء فكري وبشرى، فظاهرة التعدد العرقى هي ظاهرة طبيعية موجودة لدى كثير من الشعوب والأمم، فحوالي ٧٠٪ من دول العالم لا تزيد نسبة أكبر جماعاتها الإثنية على ٦٥٪ من السكان، فيما أن الدول التي تشكل جماعاتها الإثنية ٩٠٪ من السكان لا تزيد نسبتها على ١٨٪ من دول العالم<sup>(٣٦)</sup>.

ولكن التعدد ليس دائماً سبباً للانقسام ونشوب الصراعات المسلحة وتدمير الكيانات الوطنية، فالكثير من الأمم التي نجحت في إرساء قواعد النظام السياسى الحديث وبناء الوحدة القومية وتجذير المواطنة هي مجتمعات متعددة عرقياً، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ولكن مكن الخطر الحقيقى يتمثل في شعور الأقليات بعدم الأمن على حياتها ومستقبلها وذاتيتها، وإخفاق النظام السياسى فى تقديم حلول فعالة

لمشكلات الأقليات العرقية فيها، وفي هذه الحالة تصبح الأقليات غير المندمجة خطراً ينبغي علاجه.

وإجمالاً، يمكن القول إن التعددية العرقية تؤثر إلى حد كبير على الأمن القومي، إما بشكل إيجابي أو بشكل سلبي، ويدور التأثير الإيجابي والسلبي كلاهما، حول الاستقرار الداخلي للدولة بشكل عام.

### ١ - الآثار الإيجابية

#### أ - تدعيم القوة البشرية للدولة

يمثل مواطنو أي دولة قوتها البشرية التي تعتمد عليها في عملية النهضة، والتنمية وتحقيق التقدم، وتسعى كل دولة إلى تعظيم قوتها البشرية بالشكل الذي يمكنها من سد حاجة سوق العمل من الأيدي العاملة، وزيادة القوة العسكرية، وتعظيم السوق الداخلي من خلال زيادة الاستهلاك المحلي وبالتالي تعظيم أداء الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد يبرز اقتصاد الولايات المتحدة وكندا وسويسرا كنماذج ناجحة للدول التي تمثل التعددية العرقية والدينية واللغوية فيها أحد النماذج دعائم الاستقرار الداخلي وتحقيق التنمية. فعلى الرغم من أن دولة كالولايات المتحدة لديها تعددية عرقية كبيرة، فإنها تصدر قائمة دول العالم من حيث القوة الاقتصادية.

وفي كندا، فإن متوسط دخل الفرد يصل إلى ٤٢ ألف دولار، مما يجعلها في المرتبة الواحدة والعشرين على مستوى العالم، ويصل إجمالي الدخل القومي لها بما يقدر بـ ١,٤٧٤ بليون دولار، ما يجعلها في المرتبة الرابعة عشرة على مستوى العالم<sup>(٣٧)</sup>.

وكذلك الحال في سويسرا، فقد وصل متوسط الدخل الفردي إلى ٤٤,٩٠٠ ألف دولار، ما يجعلها في المرتبة الخامسة عشرة على مستوى العالم، ويقل معدل التضخم بها إلى -٠,٧٪، وهو ما يجعلها في المرتبة الثالثة على مستوى العالم.

## ٢ - الآثار السلبية

سيادة الخلافات العرقية من شأنه تهديد الأمن والسلام الداخليين للدولة، بما له من تأثيرات مختلفة على الأمن الداخلي والاقتصادى والمجتمعى للدولة، ويمكن أن تضم تلك الخلافات كلاً من:

### أ - تهديد الاستقرار الداخلى

عادة ما تلجأ الجماعات العرقية إلى الدولة لتحقيق مطالبها من خلال السبل والوسائل المشروعة مثل الانتخابات، إلا أن عدم وجود تلك السبل الديمقراطية، أو وجودها دون فاعلية، قد يسهم فى اتجاه الجماعات العرقية والدينية إلى الانعزال ومحاولة تصريف شئونها بنفسها.

وقد يؤدى ذلك إلى انتشار أعمال الجريمة والإرهاب وحدوث الاقتتال الطائفى، وفى هذا الصدد، تبرز الهند باعتبارها نموذجاً حياً للدولة التى تهدد التعددية العرقية أوضاعها الداخلية، حيث تهدد الأعمال الطائفية وغياب دور الدولة فى حفظ الأمن إلى الإنذار أحياناً باحتمال اندلاع حرب أهلية تجسدت أبعادها على نحو سافر لم تشهده الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ من خلال الاضطرابات والمذابح الطائفية التى وقعت فى ولاية آسام فى شهر فبراير

١٩٨٣، مما أسفر عن مقتل حوالي ٣ آلاف شخص وتشريد ١٠٠ ألف نسمة وهجرة ٣٠ ألف آخرين إلى الولايات المجاورة<sup>(٣٨)</sup>.

#### ب - الانفصال عن الدولة

قد تؤدي أحداث العنف الطائفي في أقصى حالاتها تطرفاً إلى انفصال الدولة الواحدة إلى دولتين منفصلتين، أفضل النماذج في هذا الصدد هي دولة السودان، فنتيجة للخلافات ما بين سكان الشمال الذين يمثلون العرقية العربية المسلمة، وسكان الجنوب الذين يمثلون الجماعات العرقية الزنجية المسيحية، قامت بين الطرفين العديد من المناوشات المسلحة التي انتهت بهدنة أعقبها استفتاء أدى لانفصال جنوب السودان مكوناً دولة خاصة به.

ولقد حاولت الجماعات الدينية المسيحية في نيجيريا الانفصال عن الدولة بعد خلافاتها مع دول الجماعات المسلمة في شمال البلاد، والذي أدى بدوره إلى قيام الحرب الأهلية بين الطرفين التي راح ضحيتها الملايين. إلا أن تحديد نوعية أثر التعددية العرقية على الأمن القومي، سواء بالإيجاب أم السلب، يتوقف على مجموعة من العوامل التالية:

#### ج - إدارة السلطة

من سمات المجتمعات ذات التعددية العرقية المتوازنة التي يزداد درجات استقرار المجتمع بداخلها، وتتمتع الدولة والنظام بدرجة عالية من الأمن الداخلي والقومي هو ما يقصد به أن تصبح السلطة منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية المختلفة، وأن تصبح الروابط والعلاقات بين الجماعات من

ناحية والدولة ككيان سياسى من ناحية أخرى ليست إلا تعبيراً عن هذه العلاقة التكاملية، والعكس صحيح.

هذا بالإضافة إلى أن أساس هذا التكامل يصبح الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعى بين النخب، واحترام حكم القانون والالتزام بالعمل التدريجى، وفى هذا الصدد، تبرز الانتخابات الديمقراطية الشفافة باعتبارها الضمانة المثلى لممارسة الأفراد، بمختلف طوائفهم، لحقوقهم السياسية، والمشاركة فى عملية صنع القرار، بما يخلق مساحة من الرضاء والولاء للدولة، فى حين أن استغلال التعددية، أى توظيفها من قبل النخب الاجتماعية فى الصراعات السياسية والاقتصادية قد يسهم فى جر البلاد إلى أعمال عنف تهدد الأمن القومى.

والواقع من خلال النظر على توزيع الجماعات الثقافية على مختلف دول العالم والدول الإفريقية تحديداً يلاحظ أنه ليس حجم الجماعة ولا نوعها هو الذى يتحكم فى الاستقرار السياسى، إنما الذى يؤثر هو مدى استجابة النظام لمطالبها، أو توظيفه للاختلافات الثقافية واتخاذها سنداً لتمييز جماعة ما على ما سواها من الجماعات الأخرى، الأمر الذى على ضوءه تحدد الأقلية (دينية أو عرقية) علاقتها بالنظام لو كانت إيجابية فتكون أداة النظام أو تصبح إحدى نقائصه على مختلف المستويات<sup>(٣٩)</sup>.

وفى هذا الصدد، تبرز العديد من الأمثلة الناجحة للدول التى استطاعت إدارة التعددية العرقية لديها بشكل أكسبها استقراراً داخلياً وتماسكاً مجتمعياً من خلال الممارسات الديمقراطية، ومن أهم تلك الأمثلة والنماذج هى سويسرا والولايات المتحدة.

فبالنسبة لسويسرا يلاحظ أن الألمان يشكلون ٦٥٪، الفرنسيين يشكلون ١٨٪، الإيطاليين يشكلون ١٠٪، الرومانيين ١٪، وباقي العرقيات يشكلون ٦٪، وعلى الرغم من ذلك، فنجد أن الاستقرار الداخلى والتماسك المجتمعى أحد أهم سمات المجتمع السويسرى.

ويمكن فهم ذلك فى ضوء الديمقراطية التى يتمتع بها النظام السويسرى، حيث يتبع النظام السويسرى أسلوب الديمقراطية المباشرة، من خلال امتلاك المواطن السويسرى حق التدخل المباشر فى شؤون الدولة.

وخلال العام الواحد، يستقبل المواطنون السويسريون رسائل من الكونفدرالية ومن الكنتونات، أربع مرات على الأقل، تدعوهم إلى المشاركة والتعبير عن آرائهم حول قضية أو مجموعة قضايا مطروحة على الساحة الوطنية<sup>(٤٠)</sup>.

وتأتى الولايات المتحدة هى الأخرى باعتبارها أحد أهم النماذج التى يضرب بها المثل فى إدارة التعددية العرقية بشكل ديمقراطى، حيث تتكون الولايات المتحدة من عرقتين رئيسيتين وهما البيض والسود، فضلاً عن نسبة لا تقل عن ٤,٥٪ من الآسيويين، وعلى الرغم من التاريخ الطويل للصراعات العرقية بين الطرفين والذى امتد حتى سبعينيات القرن العشرين، إلا أن اتباع النهج الديمقراطى كان السبيل الأمثل للخروج من مأزق الصراعات العرقية.

ولقد بدأت الخلافات ما بين الطرفين مع نشأة الولايات المتحدة نفسها وجلب العبيد من إفريقيا، ووصل العداء ما بين الطرفين إلى حد إعلان الحرب الأهلية بين ولايات الشمال والجنوب بعد الخلاف هو إقرار قانون تحرير العبيد الذى أقره لنكون، ومع بدايات القرن العشرين، بدأ الصراع يأخذ منحى عنيفاً

بظهور عشائر الكوكلاس التي كانت تستهدف بالقتل والإصابة كل الزوج الأمريكيين.

وبمرور الوقت، بدأ الزوج في الولايات المتحدة يحصلون على حقوقهم الاجتماعية والسياسية بشكل تدريجي، إلا أن الحصول على تلك الحقوق كان يأتي كرد فعل على أحداث العنف العرقي التي كانت تقع في الولايات المتحدة وأهمها حادث حريق حافلة بوسطن، التي كانت تعج بالعديد من الزوج في عام ١٩٧٤.

ومع حصول الزوج على حقوقهم السياسية والاجتماعية كاملة، اختفت أعمال العنف العرقي تدريجياً، وأصبح الاستقرار والديمقراطية هو العلامة المميزة للنظام الأمريكي، وليس أدل على ذلك من وصول باراك أوباما، وهو من الزوج، إلى منصب رئاسة الولايات المتحدة.

د - تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجماعات العرقية تلعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل جماعة عرقية دوراً كبيراً في تحديد علاقة تلك العرقية بغيرها من العرقيات من ناحية، ودرجة رضاه تلك الجماعة العرقية عن الحكومة والدولة ككل من ناحية أخرى.

وفى هذا الصدد، فإن تدهور وضع الجماعة العرقية إلى غيرها من الجماعات العرقية الأخرى قد يكون سبباً في انتشار حالات التذمر، التي قد تتطور إلى أعمال شغب وعنف طائفي وسياسي، أما استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل عرقية، بغض النظر عن حجمها، يكون سبباً رئيسياً في انتشار روح الحرية والديمقراطية بين المواطنين.

ولقد قام تيد روبرت بدراسة حوالى ٢٣٣ جماعة عرقية وإثنية سياسية فى العالم فى فترة الثمانينيات، ووجد روبرت أن ٦٣٪ من تلك العرقيات قد عاشت فترات تمييز اقتصادى، بينما شهدت ٧٢٪ منها فترات تمييز سياسى ضدها وارتكب النظام الحاكم انتهاكات واسعة لحقوق أفرادها. ونتيجة لهذا التمييز انتظمت ٨٥٪ من الجماعات فى إطار جماعات عرقية وإثنية سياسية تعمل على تحقيق مصالحها الجماعية وتبدأ باتباع طرق سلمية لكن مع زيادة لجوء النظام السياسى إلى العنف تتجه الجماعة بدورها إلى اتخاذ العنف وسيلة لتحقيق مطالبها<sup>(٤١)</sup>.

وتبرز ماليزيا فى هذا الصدد باعتبارها نموذجًا جيدًا لحالات الصراع العرقى الناتج عن تفاوت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما بين العرقيات، وتعدد العرقيات فى ماليزيا على النحو التالى: يمثل الملايا السكان الأصليين للبلاد حوالى ٦٥,١٪ من إجمالى سكان الدولة، فى حين يمثل الصينيون ٢٦٪، بينما يمثل الهنود ٧,٧٪، هذا إلى جانب ١,٢٪ للمجموعات العرقية الأخرى من التايلانديين، والأندونيسيين، والأستراليين والأوروبيين بالإضافة إلى الأعراق الصغيرة مثل الكادزان والأبيان التى تقطن ولايتى صباح وسارواك<sup>(٤٢)</sup>.

ولقد شهدت أوضاع العرقيتين الكبيرين، الملاوية والصينية، تفاوتًا كبيرًا على الجانبين السياسى والاقتصادى إلى حد بعيد. فعلى الرغم من قيام تعاون سياسى بين مختلف عرقيات الشعب الماليزى وبالأخص الملايا والصينيين، الذى كان له أكبر الأثر فى حصول ماليزيا على استقلالها فى ١٩٥٦، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور المتاعب على سطح العلاقات العرقية فى البلاد، إذ

اعترض الصينيون على انفراد الأمّو (الممثل الرئيسى للملايا فى الحياة السياسية) بقيادة التحالف الوطنى الحاكم وتوجيه دفة السياسة الماليزية الداخلية والخارجية.

فى حين اعترض الملايا على السيطرة الاقتصادية للصينيين، وبالرغم من أن الملايا كانوا هم السكان الأصليين للبلاد، فإنهم لم يحصلوا إلا على ٢,٤٪ من ثروات البلاد، فى حين أن الصينيين يستحوذون على أكثر من ثلث ثروات ماليزيا، وفى ظل هذه الأجواء أجريت الانتخابات العامة فى البلاد فى ١٠ مايو ١٩٦٩، وفيها حصلت أحزاب المعارضة على ٤٠ مقعداً من أصل ١٠٤ مقعد فى البرلمان، هذا بالإضافة إلى حصول المعارضة على الأغلبية فى أربعة برلمانات من الولايات فى البلاد، الأمر الذى هدد تفرد الملايا بصنع القرار السياسى وولد لدى الأغلبية المالوية إحساساً بإمكانية تهميشهم من العملية السياسية فضلاً عن التهميش الاقتصادى<sup>(٤٣)</sup>.

ولقد أعطى ذلك كله مؤشراً قوياً على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تصاعد التوترات العرقية والعمل على استيعابها، إذ كشفت الاضطرابات العرقية عن مدى هشاشة السلام الاجتماعى الذى عاشته البلاد منذ الاستقلال فى ١٩٥٦، وعليه، بدأت حكومة تون عبد الرزاق فى العمل على الفور من خلال خطة أطلق عليها "السياسة الاقتصادية الجديدة"، والتي هدفت إلى تطوير أداء الاقتصاد الماليزى، والحرص على تحقيق العدالة فى عملية إعادة توزيع الموارد بين العرقيات. ولقد شرعت حكومة محاضرير محمد فى تبنى سياسة جديدة، كانت بمثابة استمرار لأهداف تون عبد الرزاق، وتقوم على استكمال دعم المالايو فى كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات

الأخرى. وبادر محاضير محمد باستحداث سياسة جديدة للتنمية من خلال الخطة السادسة للتنمية والتي عرفت باسم خطة ٢٠٢٠، وتعكس في مجملها رؤية محاضير للمرحلة التنموية التالية بعد أن نجحت الخطة السابعة في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للملايا<sup>(٤٤)</sup>.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن القول إن الخلافات العرقية قد اختفت تماما في ماليزيا، إلا أنها يمكن الإشارة إلى السيطرة عليها وتحجيمها ووضعها في إطار من العمليات الديمقراطية التي يحكمها القانون. وتصنف ماليزيا وفقاً لجريدة الديلى ميل، على أنها من الدول التي تبرز الخلافات العرقية فيها بدرجة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٩٪، وإن كانت تلك الخلافات غير ظاهرة على السطح بسبب خطط التنمية الطموحة التي تسير وفقاً لها الحكومة الماليزية<sup>(٤٥)</sup>.

#### هـ - الولاء للدولة أم الجماعة

ينتمى كل فرد إلى جماعة إثنية كبيرة أو صغيرة، وفي بعض الأحيان تتصارع لدى الفرد عدة انتماءات كانتمائه لجماعته العرقية وانتمائه لدولته، وفي هذا الإطار، فإن تفضيل الفرد لجماعته العرقية على الدولة التي ينتمى إليها قد يهدد الأمن القومي لتلك الدولة. في حين أن وجود الولاء للدولة في درجة أعلى من الولاء للجماعة العرقية التي ينتمى إليها الفرد يسهم في تحقيق الاستقرار في تلك الدولة. فضلا عن أن سعى الجماعات العرقية للاحتفاظ بخصوصياتها وهويتها في إطار مجتمع واحد أكبر أيضاً لا يعد مشكلة في حد ذاته إلا بالقدر الذي يتسبب فيه هذا الشعور بالتمييز العرقى والعنصرى بالاستقلالية وعدم التجانس في المجتمع<sup>(٤٦)</sup>.

وفى أحيان أخرى تستغل الجماعة العرقية إحساسها بالانحدار من أصل واحد والاشترك فى تقاليد اجتماعية وتعاونية واحدة تميزها عما عداها من كيانات المجتمع فتستغل ذلك فى المطالبة بالانفصال خاصة فى الدول التى تعاني من بروز الحركات الانفصالية التى تثار نتيجة لنقص الموارد والصراع بين النخب السياسية مما يحفز الإقليم الأكثر ثراء للانفصال عن الدولة.

والأمثلة على ذلك متعددة بين الدول، وأقرب تلك الأمثلة فى نيجيريا ورواندا، فلقد شهدت كلا الدولتين حرباً أهلية طويلة المدى راح ضحيتها الملايين من الأفراد، نتيجة لتفضيل الأفراد لجماعتهم العرقية على حساب الانتماء للدولة. ففي رواندا، وفى أبريل ١٩٩٤، شن القادة المتطرفون فى جماعة الهوتو، التى تمثل الأغلبية فى رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من توتسى. وخلال فترة لا تتجاوز ١٠٠ يوم، قُتل ما يربو على ٨٠٠,٠٠٠ شخص وتعرضت مئات الآلاف من النساء للاغتصاب. وانتهت الإبادة الجماعية فى يوليو/تموز ١٩٩٤، عندما نجحت الجبهة الوطنية الرواندية، وهى قوة من المتمردين ذات قيادة توتسية، فى طرد المتطرفين وحكومتهم المؤقتة المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد<sup>(٤٧)</sup>.

وفى نيجيريا، كانت للخلافات ما بين أهالى الشمال المسلمين، وأهالى الجنوب المسيحيين تاريخ طويل يعود لأيام الاستعمار. ونظراً لأن نيجيريا كانت فى نظر أهلها مجرد إقليم جغرافى يضمهم، وليس وطنًا بالمعنى المتداول، فإن ولاءات الأفراد لجماعاتهم العرقية تخطت ولاءهم للدولة. ونتيجة لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والرؤى الخاصة بالدولة ومستقبلها، نشبت بين قبائل

الشمال والجنوب العديد من الصراعات العرقية التي امتدت من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ وراح ضحيتها أكثر من ثلاثة ملايين فرد<sup>(٤٨)</sup>.

فى هذا الإطار، تبرز المواطنة باعتبارها أحد أهم الحلول التى يمكن أن تسهم فى انتشار قيم الولاء والحرية والانتماء للوطن. فالمواطنة تعمل كصمام أمن للاستقرار المجتمعى وتضع جميع الأفراد سواسية أمام القانون، وتضمن للجميع فرصًا متساوية فى موارد الدولة بغض النظر عن الشكل أو اللون أو اللغة أو الدين أو الثقافة. والمواطنة وإن كانت تولد مع الفرد فهى تنمو وتزدهر وتتجذر تدريجيًا مع إدراكه لما تبذله الدولة من جهد لخدمة مواطنيها ورعايتهم. ويقدر ما يتمتع الفرد باحترام لحياته وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس فقط من جانب الدولة ورموزها ولكن من جانب غيره من المواطنين بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له ويقدر استقرار الدولة وسلامة أمنها القومى. وينبغى أن تلعب المنظمات الأهلية وجماعات الفكر والأندية الأدبية وجمعيات الثقافة دورًا كبيرًا فى التأسيس لهذا النمط من الحركة حيث المواطنة الدستورية هى ركن ركين للدولة الحديثة التى تسعى بكل السبل للرقى بمستوى المعيشة مع الرعاية الكاملة للأفراد ومساواتهم فى الحقوق والواجبات.

ويرى كيملكا أن الهوية المشتركة فى الدولة الأحادية القومية تتولد عمومًا من وحدة اللغة والثقافة والدين، بيد أن هذه العناصر تحديدًا لا تكون مشتركة على الأغلب فى الدول المتعددة القوميات ولعل التاريخ هو العنصر المشترك فيها. ولكن عنصر المساواة فى الفرص الاقتصادية والاجتماعية يطل برأسه كعامل موحد بين أفراد الجماعات المختلفة. ويتفق كيملكا مع جون ستيوارت ميل بأن اندماج الأقليات يتحقق عادة إذا تولد الشعور لدى أبناء

الأقليات بأنهم يعاملون لا على أساس العدالة المتساوية فحسب بل على أساس الاعتبار المتساوي أيضاً ومن شأن ذلك أن يجعل الأقليات مدركة أهمية المنافع التي ستجنيها من الاندماج في الدولة<sup>(٤٩)</sup>. وإجمالاً، يمكن القول إن، أسباب الصراعات العرقية مختلفة ويصعب حصرها، وتزداد في المجتمعات التي تتكون من أكثر من جماعة عرقية. ولكن يمكن السيطرة على تلك التعددية، بل وجعلها سبباً من أسباب قوة المجتمع وتقدمه، إذا ما تم الاعتماد على خلق مجتمع يعامل فيه الأفراد بناء على التزاماتهم وواجباتهم وليس انتماءاتهم. ولا سبيل لخلق ذلك المجتمع دون تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية يحصل على عوائدها الجميع بدون تفرقة. وفي الوقت نفسه، لا بد من نشر الديمقراطية قيماً وممارسات بين الأفراد في المجتمع كسبيل للتعبير عن الآراء والمطالبات في مناخ سلمي لا يضار منه أحد.

#### و- الموقع الجغرافي للجماعة العرقية

يلعب الموقع الجغرافي للجماعة العرقية في كثير من الأحيان دوراً كبيراً في تحديد علاقتها بالدولة ودرجة ارتباطها بها. فوجود الجماعة العرقية في مكان منعزل في أطراف الدولة يقوى لديها النزعة الانفصالية عن الدولة، خاصة إن توافرت عناصر مثل عدم الولاء للدولة أو زيادة أعداد الجماعة العرقية بالشكل الذي يمكنها من بناء دولتها الخاصة بها. وفي الإطار نفسه، تزيد فرص انفصال الجماعة العرقية عن الدولة الأم إذا كان لتلك الجماعة العرقية امتدادات في دول أخرى. وفي هذا الإطار يبرز العديد من النماذج مثل الأكراد والزنج في السودان. وبالنسبة للأكراد، يلاحظ أن عددهم يقدر بين ٢٠ - ٢٥ مليون نسمة، ولذا يعتبروا من القوميات الكبيرة في العالم التي ليس لها كيان

سياسى متميز، أو دولة خاصة بهم رغم كون "كرديستان"، والذي يعنى بلد الكرد، يمتد جغرافيًا إلى مناطق واسعة تشمل أراضي من العراق وإيران وتركيا وأذربيجان وحتى سوريا، ولكن هو بلد بدون حدود معينة ومثبتة على الخريطة السياسية للعالم، ولا يدل على أنه وطن يتطابق مع شعب ومع دولة كردية موحدة وإنما هو عدة مناطق منقسمة بين عدة دول متجاورة أو متصلة ببعضها. وعادة ما يعيش الأكراد الحياة القبلية التي يعطون فيها الولاء لشيوخ القبيلة وليس الدولة التي يعيشون بها. فضلاً عن ذلك، فإن الأكراد عادة ما يعيشون فى المناطق الصحراوية على أطراف المدن التي يتواجدون بها. ولقد أسهم ذلك فى انتشار الفكر الانفصالى لدى الأكراد وانتشار الرغبة بينهم فى بناء دولة كردستان.

وفى السودان، فقد تسبب العداء بين المسلمين فى الشمال، والمسيحيين فى الجنوب فى انتشار رغبات الانفصال بين الجنوبيين، ولم تر الحكومات السودانية المتعاقبة إلا فى أسلوب الحديد والنار الوسيلة المثلى للتعامل مع القضية. وفى سبيل تحقيق ذلك تم إنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة فى الجنوب. وتم استبدال يوم الأحد بيوم الجمعة كعطلة أسبوعية فى الجنوب، ثم إصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذى حظر التبشير المسيحى فى الجنوب وانتهى بطرد المبشرين. ولكن ذلك كله لم يزد الأمور إلا تعقيداً؛ حيث بدأت الحركات المسلحة مثل حركة "أنانيا" فى الظهور إلى العلن. وواجهت السلطة كل ذلك عن طريق استخدام الجيش للقصف والطيران وإحراق القرى، مما كان له نتائج غير مرجوة تمثلت فى تراكم الحقد والكراهية فى نفوس

الجنوبيين. ومع قيام حكومة البشير بعمل استفتاء حول استقلال الجنوب، اختار الجنوبيين الانفصال.

ويرى البعض أن السبيل الأمثل للقضاء على طموحات الانفصال لدى الجماعات العرقية يكون عبر اهتمام الدولة بها والعمل على دمجها فى النسيج الوطنى وتشجيعها على تقديم نفسها ثقافياً، وزيادة الاستثمارات الحكومية فى تلك المناطق. فى حين يرى البعض الآخر فى الكونفدرالية أحد أهم أساليب الإدارة التى تعمل على القضاء على طموحات الانفصال لدى الجماعات العرقية. فى حين يرى البعض الآخر أن السبيل الأمثل لتشجيع الجماعات العرقية على التداخل فى نسيج الدولة وعدم التفكير فى الانفصال هو العمل على زيادة ولاء تلك الجماعات إلى الدولة الأم من خلال زيادة الاهتمام الاقتصادى بهم ونشر العدالة الاجتماعية التى تجعل الأفراد فى رضاء عن الدولة وأداء الحكومات المتعاقبة دون التفكير فى بديل آخر. ومن ناحية أخرى، يجب على الدولة أن تقابل أى فكرة من أفكار التقسيم بالمزيد من النقاشات والجدالات مع زعماء الجماعات العرقية وليس مواجهة تلك الطلبات من خلال السلاح حتى لا تزيد نسب العداء تجاه الدولة.

وفى الإطار نفسه، تبرز فكرة الدولة الفيدرالية، والتى تعد نظاماً من نظم الحكم والإدارة الناجحة التى تسمح للتنوع الاجتماعى فى الدول بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية لمكوناتها مع الإبقاء على رابط الوحدة فى ظل النظام الفيدرالى. وتنشأ الدولة الفيدرالية كشكل من خلال اتحاد عدد من الولايات أو الأقاليم التى تتعايش معاً دون انفصال، على الرغم من اختلاف تلك الولايات عن بعضها البعض. ومن ثم، فإن الدولة الفيدرالية هى دولة واحدة تتضمن

كيانات دستورية متعددة، ولكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي. وعادة ما تعرف الدولة الفيدرالية على أنها نظام سياسى من شأنه قيام اتحاد مركزى بين دولتين أو مجموعة من الدول أو الدويلات، بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية، مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للفيدرالية ببعض الاستقلال الداخلى، بينما تفقد كل منها مقومات سيادتها الخارجية التى تنفرد بها الحكومة الفيدرالية المركزية، ويتألف رعايا الدولة الفيدرالية من مجموع رعايا الدول أو الدويلات المكونة للفيدرالية والتى تعد وحدات دستورية لا وحدات إدارية كالمحافظات فى الدولة الموحدة ويكون لكل وحدة دستورية نظامها الأساسى الذى يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ولكن الدستور الاتحادى يفرض وجوده مباشرة على جميع رعايا هذه الأقاليم بغير حاجة إلى موافقة سلطاتها المحلية<sup>(٥٠)</sup>.

## المراجع

- 1 - John Hutchinson and Anthony D. Smith, Ethnicity, New York, Oxford University Press, 1996, pp. 4-5.
- ٢ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٨٠، ص ٤١٥.
- ٣ - على الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ٢١٥.
- ٤ - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق.. هموم الأقليات فى الوطن العربى، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، ١٩٩٤، ص ٤١.
- 5 - Mohamed El-Sayed, Ethnicities and National Integrity, Paper President of the International Congress of Africans Studies (ICAS), Sixth Session, University of Hortoakn, 11-14 Dec, 1991, pp. 1-2.
- ٦ - منير البعلبكي، المورد بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩، ص ٣٢١.
- ٧ - أحمد محمد حافظ، سياسة العولمة فى مواجهة الجماعات الإثنية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان ١٩٩١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٢٦.
- ٨ - سهام فوزى حسين، التنوع الإثنى والمذهبي والأمن القومى دراسة حالة العراق بعد إبريل ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٢-٣.
- ٩ - سهام فوزى حسين، المرجع السابق، ص ٣-٤.
- 10 - Panilkos Panayi, An Ethnic History of Europe Since 1945, London, Oxford press, 2000, p. 101.
- ١١ - حورية مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٩٩، ص ٣٠٥-٣٠٩.
- ١٢ - موزينيللى، ابتكار السياسة، الديمقراطية والسياسة فى اليونان وروما الجمهورية، ترجمة، تمام الساحلى، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٩٠، ص ١١-١٢.

- 13 - Eetta Prince-Gibson, The Slaves Among Us, Jerusalem Post, 8 April 2004.
- 14 - Brian M. Dutoit (ED), Ethnicity in Modern Africa, London, West View Press, 1987, p. 1.
- ١٥ - صخر الحاج حسين، نظرة إلى مفهوم العرق، عرق أم إثنية، مجلة تحولات العراقية، العدد ١٥، ٢١/١٠/٢٠٠٦، ص ٤.
- ١٦ - تيد روبرت جار، الأقليات فى خطر؛ ٢٣٠ أقلية فى دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ترجمة: مجدى عبدالحكيم، وسامية الشامى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥، ص ٩.
- 17 - Merriam - Webster, Websters New Word Dictionary of American Language, New york, Smith Mark Books Publishers, 1995, p. 391.
- 18 - The New Encyclopedia Britannica Chicago, 5 th Edition, Vol. 4, 1992, p. 582.
- 19 - Wikipedia, the Free Encyclopeda, Ethnic Studies, <http://www.Wikipedia.org>.
- ٢٠ - صخر الحاج حسين، مرجع سابق، العدد ١٥، ٢١/١٠/٢٠٠٦، ص ٤ - ٥.
- ٢١ - مى محيب مسعد، بناء النفوذ فى علاقة الجماعة الإثنية بالدولة، دراسة حالة لشعبة العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ٢٧.
- 22 - Shireen Hassim & Amanda Gouws, Redefining the Public Space: Women's Organizations, Gender Consciousness Society, [www.crv/prg/book/Seres02/11-6/chapter\\_iv.htm](http://www.crv/prg/book/Seres02/11-6/chapter_iv.htm). 1998, p. 90.
- ٢٣ - إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال، دراسة الكيان الإسرائيلى، ص ٤٥-٤٦.
- 24 - Ashley Montagio, Man's Most Dangerous Myth, the Fallacy of Race, New York: Colomba University Press, 1976, p. 30.
- 25 - Blumer, Martin and Rees, Anthony M., Citizenship Today, London, University Press, 1996, p. 9.
- ٢٦ - على الدين هلال، نيفين مسعد (محرر)، مرجع سابق، ص ١٧٩.
- ٢٧ - محمود محمد أبو العينين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتى أريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٨٧، ص ٢٤-٢٥.
- ٢٨ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الموسوعة السياسية، الطبعة الثالثة، الجزء ٤، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص ٧٤٥.

- ٢٩ - طه جابر العلوني، الجذور التاريخية للطائفية السياسية في العراق، انظر:  
<http://www.alhewar.com>
- 30 - Vito Tanzi and Hamid Davoodi, Roads to No Where, How Corruption in public Investment Hurts Growth, Washington D. C, IMF, 1998, p. 20.
- ٣١ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مرجع سابق، ص ٨٣١.
- 32 - Joseph J. Romm, Defining National Security: The Nonmilitary Aspects, New York, Council on Foreign Relations Press, 1993, p. 3.
- 33 - Manshour Varasteh, Understanding Iran's National Security Doctrine: The New Millennium, Leicestershire: Matador, 2013, p. 4.
- 34 - Abdel Monem M. Al-Mashaat, National Security in the Third World, Bondle, Westview Press, 1985, p. 23-37.
- 35 - James D. Fearon, Ethnic Structure and Cultural Diversity around the World: A Cross-National Data Set on Ethnic Groups, 2002 Annual Meeting of the American Political Science Association, August 29-Sept. 1, Boston, p. 17.
- 36 - <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ca.html>
- 37 - <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215482&eid=1923>.
- ٣٨ - رحاب عبد الرحمن الشريف، أشكالية بناء الأمة في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٧٤.
- 39 - Frits Sager and Christine Zollinger, The Swiss Political System in Comparative Perspective, In Christine Trampusch and Adnre Mach, Switzerland in Europe: Continuity and Change in the Swiss Political Economy New York, Routledge, 2011, pp. 27-43.
- 40 - Ted Robert Guss and Barbara Harff, Toward Empirical Theory of Genocides and Politicides, Identification and Measurement of Cases since 1945, International Studies Quarterly, Vol. 32, pp. 359-371.
- ٤٠ - جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في: محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسي لمحاضير محمد، القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦، ص ١٧٧-١٧٨.
- ٤١ - المرجع السابق، ص ١٧٩-١٨٠
- 42 - <http://www.dailymail.co.uk/news/article-2325502/Map-shows-worlds-racistcountries-answers-surprise-you.html>.
- ٤٣ - رحاب عبد الرحمن الشريف، مرجع سابق، ص ٧٣.
- 44 - Frank Spalding, Genocide in Modern Times: Genocide in Rwanda, New York, The Rosen Publishing, 2009.
- 45 - Alfred Uzokwe, Surviving in Biafra: The Story of the Nigerian Civil War, Over Two Million Died, Bloomington, Universe Publishing, 2003.

- 46 - John Stuart Mill, Representative Government, Kitchener, Batoche Books, 2001, pp.181-183.
- 47 - Ruth Hubbard and Gilles Paquet, The Case of Decentralized Federalism, Ottawa, University of Ottawa Press, 2010, p. 1-15.

## **VISION OF THE CONCEPTS OF THE ETHNICITY, THE NATIONAL SECURITY AND THEIR DEBATABLE RELATIONSHIP**

**Fernaz Attia**

This Paper Seeks to Explore the relationship between the concepts of ethnicity and the national security , by clarifying of the historical development of the ethnicity concept in Dictionaries and Political Encyclopedias, and to clarify the different Theoretical Perspectives to define the concept down to extract the definition of a comprehensive vision of the characteristics of the concept, in addition to the clarification of overlapping concepts with ethnicity.

It defines the meaning of the concept of national security and displays the various elements of the concept: political, economic, military or social. It also explains the theoretical relationship linking the concepts of "ethnicity and national security", and clarifies the positive effects of this relation such as : the importance of ethnic diversity in the provision of manpower to support the national security of States, as well as the negative effects which including the quest for separation and fragment the unity of the nation-state.

Finally, this paper supports the model of "federal state" as one of the ideal solutions to resolve the ethnic diversity problem in any country and maintain its national security.